مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ص ص ٥٦٩-٦٠٩، (ربيع الآخر ١٤٤٢ هـ/ نوفمبر ٢٠٢٠)

سؤالات الأعراب في الدرس النحوي والصرفي

د.عبدالعزيز بن ناصر الخريف
قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث: يعنى هذا البحث بدراسة موضوع سؤال علماء النحو والصرف بعض الأعراب (من سكن في البادية غالبًا) عن مسائل نحوية أو صرفية، وتحليل الأسباب الداعية إلى سؤال الأعراب، وأنواع تلك السؤالات، ثم استنباط أثر تلك السؤالات في الدرس النحوي والصرفي، وعلاقته بالتقعيد والأصول النحوية.
وتبين من البحث عناية النحويين القدامى بتلك السؤالات، وأنها كانت وسيلة للفصل في الخلاف والمناظرات بين النحويين عما نطقت به العرب، وقد تراجعت تلك العناية عند المتأخرين من النحويين.

الكلمات المفتاحية: الأعراب، أعرابي، سؤال، سؤالات، علماء النحو والصرف.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد

فإن في التراث النحوي موضوعات تحتاج إلى تأمل ودراسة لمعرفة ظروف نشأة علوم اللغة العربية، ومنهجية علماء النحو والصرف في جمع اللغة والمفاضلة بين اللغات وصولًا إلى تقرير القواعد والأصول النحوية. وعلى الرغم من العناية بجمع ما روي عن العرب من شعر ونثر وتحليله، فقد كانت ثمة منهجية لدى بعض العلماء تمثلت في سؤال بعض الأعراب، ومن ثم فلم يقتصر الدرس النحوي على بحث ما جُمِع ووصل إلى عصر التدوين، بل امتد ليشمل المبادرة بسؤال الأعراب عن مسائل محددة، ونقل إجاباتهم عنها.

ولأهمية دراسة هذا الموضوع (سؤالات الأعراب)، وأنه يمثِّل تطورًا في جمع اللغة والظواهر النحوية والصرفية، وما يوحي به من وجود نقص أو حاجة استدعت المبادرة لسؤال الأعراب؛ رأيت أن أخصِّص له هذا البحث، إذ تنبثق مشكلة البحث من مدى الحاجة لسؤال الأعراب وأنواعها وآثارها في الدرس النحوي، وتتشكل تساؤلات البحث في الآتي:

١. ما أسباب سؤالات النحويين الأعراب؟
٢. ما أنواع تلك السؤالات؟
٣. ما آثار سؤالات النحويين الأعراب في الدرس النحوي والصرفي؟

مع أهمية بيان ما يتوصل إليه البحث عن سمات أجوبة الأعراب وما تكشف عنه من مكملات في الدرس النحوي والصرفي ذات صلة بالموضوع.

وسوف أعتمد المنهج الوصفي في دراسة هذا الموضوع، معتمدًا على تقسيمه أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: أسباب سؤالات الأعراب.

المبحث الثاني: أنواع سؤالات الأعراب.

المبحث الثالث: آثار سؤالات الأعراب وأجوبتهم.

المبحث الرابع: سمات أجوبة الأعراب عن سؤالات النحويين لهم.

والله – تعالى – أسأل للجميع التوفيق والسداد.

المبحث الأول: أسباب سؤالات الأعراب

عُني النحويون بسؤال الأعراب لعدد من الأسباب التي استدعت ذلك؛ لأن المدونة اللغوية التي وصلت إلى بعضهم غير مستوعبة لما في اللغة من كلمات وأساليب، مع اختلاف اللهجات وطرائق القبائل العربية في أدائها اللغوي، وكذلك وجود بعض الخلاف بين العلماء في بعض المسائل.

وبتحليل ما وصل إلينا من تلك السؤالات يمكن استنباط أبرز الأسباب التي دعت علماء النحو والصرف إلى سؤالات الأعراب، وهي:

١. معرفة الخلاف بين القبائل العربية في بعض المسائل النحوية والصرفية. إذ إن اختلاف بعض القبائل فيما بينها فيما سُمِع عنها أدى إلى حاجة النحوي للتأكد من صحة ما وصل إليه من العرب؛ فيلجأ إلى سؤال الأعراب للتحقق من ذلك، ومن مدى وجود اختلاف بين القبائل العربية في تلك المسائل. فمن ذلك أن عيسى بن عمر (ت: ١٤٩هـ) أنكر على أبي عمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ) أنه يجيز "ليس الطيب إلا المسكُ" بالرفع، فقال له أبو عمرو: ((ليس في الأرض حجازيّ إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع))[(١)]. فكان اللجوء إلى سؤال الأعراب للتحقق من وجود اختلاف بين الحجازيين والتميميين في مثل هذا التركيب، فسئل أبو المهدي – وهو حجازي – فنصب، وسئل المنتجع التميمي فرفع[(٢)]. فما يؤكد أن سؤال الأعراب فاصل في المسألة الخلافية أنه بعد معرفة

(١) مجالس العلماء: ٣. وانظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٣، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٣٦/٤.

(٢) انظر: مجالس العلماء: ٣ -٥، طبقات النحويين واللغويين: ٤٣ -٤٤ إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٣٧/٤ -١٣٨.

جواب الأعراب، أقر عيسى بخطئه، وأثنى على رأي أبي عمرو، ((فأخرج عيسى خاتمه من يده، فقال: لك الخاتم، بهذا والله فُقتَ الناس))[١].

٢. معرفة القبائل التي ينمى إليها قول أو ظاهرة صرفية أو صوتية. إذ يرغب العالم عندما ترد إليه مفردات أو تراكيب تخالف ما استقر عليه جمهور العرب في معرفة من ينطق بتلك المفردات أو التراكيب خلافًا للجمهور من القبائل العربية. ولعدم توافر مدونات يمكن الرجوع إليها يكون الطريق الأكثر ثقة للعالم سؤال الأعراب الثقات عن ذلك. فقد سأل الكسائي (ت: ١٨٩هـ) أبا الجراح ((فقلتُ له: من يقول من أحياء العرب: هو ياجل وياحل وياءس ويابس؟ فقال لي: يَمَه؟ وهو يستفهمني؛ أراد: يا ماذا؟ فأفهمتُه. فقال: تقوله عامر وقوم من قيس. يريد: يَوْجَل ويَوْحَل ويِيْأَس ويِيْبس، من الوجل والوحل والإياس واليُبس))[٢].

ولعل طبيعة حياة الأعراب التي تقتضي التنقل في البوادي، وعدم الاستقرار في الحواضر؛ منحتهم اطلاعًا واسعًا على الاختلافات اللغوية بين القبائل العربية، فكان ذلك داعيًا لسؤالهم عنها، في ظل عدم بدء التدوين في المعجمات اللغوية آنذاك.

٣. عناية بعض العلماء بمعرفة ما نطقت به العرب لا ما قيس على كلام العرب. إذ تعد رغبة العالم في معرفة ما سُمِع عن العرب لا ما يجوز في التركيب دافعة لسؤال الأعراب؛ لأنهم الأقرب لمعرفة ما تنطق به العرب، بخلاف النحويين الذين قد ينظرون إلى ما يجوز قياسًا على ما قالت العرب. فلذلك عندما أجاب الكسائي (ت: ١٨٩ هـ) عن مسألة بأنه يجوز كذا، ويجوز كذا، قال له عيسى بن عمر (ت: ١٤٩هـ): ((إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به كلام

(١) مجالس العلماء: ٥. وانظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٤، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٣٨/٤.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢٢٥/٩. وفيه "ياحل" بالجيم خطأ من الطباعة.

العرب))[١]. فدلَّ ذلك على أن بعض علماء النحو يرغب في معرفة ما تنطق به العرب، لا ما يجوز قياسًا. ولذلك يكون سؤال الأعراب مناسبًا في تحقيق هذا الغرض.

ويدخل في ذلك ما يسمعه النحوي عن الأعراب من أساليب، فيسأل؛ ليعرف مدى توافقها مع القواعد النحوية والصرفية، فقد سمع الكسائي (ت: ١٨٩هـ) ((أعرابيًّا يقول: "إنَّ قائمًا"، فأنكرها عليه، وظن الكسائي أنها "إنَّ" المشددة وقعت على "قائم"، قال: فاستثبتُّه، فإذا هو يريد: "إنْ أنا قائمًا"، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون))[٢].

٤. حاجة علماء النحو والصرف إلى الاحتكام إلى من يفصل بينهم في مسائل الخلاف؛ إذ إنه عندما يختلف العلماء فيما بينهم على مسألة نحوية أو صرفية أو لغوية، فلا يترجح رأي على آخر إلا عن طريق تحكيم من يرتضيه طرفا الخلاف؛ فاستقرَّ العمل على تحكيم الأعراب وسؤالهم عما تنطق به العرب في تلك المسائل؛ ويكون ما ينطق به الأعرابي أو الأعراب هو الحجة القاطعة التي تحسم الخلاف.

ويتضح ذلك في مجالين:

الأول: اللجوء إلى الأعراب للفصل بين النحويين في المناظرات والمناقشات العلمية، التي غالبًا ما يحضرها أحد الوجهاء الذين يرغب النحويون المشاركون في تلك المناظرات في عطائهم أو الحصول على ثقتهم في علوم العربية. فإذا اختلف علماء النحو

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٤٢. وانظر: مجالس العلماء: ١١٤.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٧٨/٤. وانظر: معاني القرآن: ١٤٥/٢، همع الهوامع: ١١٦/٢.

في تلك المناظرات يتفق الطرفان على تحكيم الأعراب، وقد تكرر ذلك في عدد من المناظرات، كاحتكام سيبويه والكسائي إلى الأعراب في الاسم المفرد بعد "إذا" في نحو: خرجتُ فإذا عبدالله القائمُ أو القائمَ؛ إذ يرى سيبويه الرفع فقط، في حين يرى الكسائي الرفع والنصب، فمال الأعراب إلى رأي الكسائي[١]. وكاحتكام أبي زيد (ت: ٢١٥هـ) والأصمعي (ت: ٢١٦هـ) إلى أعرابي من بني أبي بكر بن كلاب في أيقال: أرعد فلان وأبرق أم لا، فالأصمعي ينفي، وأبو زيد يثبت. فقال الأعرابي ما يوافق رأي أبي زيد: ((إنك لتُبرق لي وتُرعد))[٢].

الثاني: اللجوء إلى الأعراب للفصل في خلاف بين عالمين على مسألة، دون أن يكون الداعي لذلك مناظرة أو مناقشة. فيسأل المخالف من يكون عندهم من الأعراب، ويرضى بجوابه؛ لأن غرض *المناقشة* علمي، فيكون الطرف الخاسر قد اكتسب علمًا بما كان جاهلاً به قبل المناقشة والاحتكام إلى الأعراب. فقد نقل أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٠هـ): ((قال لي أبو زيد الأنصاري: سألني الحكم بن قنبر عن: تعاهدت ضيعتي أو: تعهدت؟ فقلت: تعهدت، لا يكون إلا ذلك. قال: فقال لي: فاثبت لي على هذا إذا سألك يونس (ت: ١٨٢هـ)، فقلت: نعم – وكان الحكم بن قنبر سأل يونس، فقال: تعاهدت – قال: فلما جئت سأله، فقال يونس: تعاهدت. فقال أبو زيد: فقلتُ: لا. وكان عنده ستة من الأعراب الفصحاء، فقلتُ: سلْ هؤلاء. فبدأ بالأقرب إليه فالأقرب، فسألهم واحدًا واحدًا. فكلُّهم قالوا: تعهدت.

---

(١) انظر: مجالس العلماء: ١٠.

(٢) مجالس العلماء: ١٠٩. وانظر: جمهرة اللغة: ٦٣٢، الخصائص: ٢٩٤/٣، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٧٤/٢ -٣٧٥، وفيها أنه "أعرابي محرم" دون نسبة.

فقال: يا أبا زيد، ربَّ علمٍ كنتَ سببه ! أو شيئًا نحو هذا))[١]. ويتضح من ذلك إقرار يونس بما سمعه من الأعراب، وعدوله عن رأيه أنه يقال: تعاهدت. على أن ابن السكيت أجاز الصيغتين، قال: ((ويقال: قد تعهَّد فلان ضيعته، وإن شئتَ: تعاهد))[٢]. وعزي للفراء (ت: ٢٠٧هـ) إجازته إياهما معًا[٣]. وإن كانت "تعهَّد" أفصح من "تعاهد"[٤].

نزوع بعض العلماء إلى أن يوجد لديه ما يمكن أن يعد مختبرًا لغويًّا. ويمكن أن يمثَّل لذلك بما اعتمده أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) من سؤال أبي عبدالله محمد بن العساف الشجري العقيلي الجوثي التميمي، فعلى الرغم من أن ابن جني من علماء القرن الرابع الهجري، الذي لا يعد من عصور الاحتجاج؛ فإنه عُنِي بسؤال أبي عبدالله الشجري لما استوثق فصاحته عن عدد من المسائل[٥] وكأنه يراه مختبرًا لغويًّا يتأكد فيه من نطق العرب وتعامل الأعراب مع الألفاظ والأساليب التي تلقى إليهم. ومما أورده ابن جني معبرًا عن ذلك: ((سألتُ مرة الشجريَّ أبا عبدالله ومعه ابن عمٍّ له دونه في فصاحته، وكان اسمه غُصنًا، فقلتُ لهما: كيف تحقران "حمراء" فقالا: حُميراء. قلت: فسوداء؟ قالا: سُويداء. ووالیتُ من ذلك أحرفًا وهما يجيئان بالصواب.

---

(١) أخبار النحويين البصريين: ٦٩. والنص بإيجاز دون ذكر يونس في: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٤/٢.

(٢) إصلاح المنطق: ١٧٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٧٨/٤.

(٤) انظر: ديوان الأدب: ٤٤٣/٢، ٤٦٧.

(٥) انظر: الخصائص: ٧٦/١، ٧٨، ٢٤١، ٢٥٠، ٣٣٨، ٢٦/٢، ٢٨٠/٣.

ثم دَسَستُ في ذلك "عِلباء"، فقال غصن: عُلَيباء. وتبعه الشجري، فلما همَّ بفتح الباء تراجع كالمذعور، ثم قال: آه، عُلَيبيّ، ورام الضمة في الياء))[1].

ويتضح من هذا النص أن ابن جني عندما أورد لفظة تتشابه في صورتها مع ألفاظ سابقة، وتختلف عنها في الحكم المستقر لدى علماء النحو والصرف، سعى إلى اختبار فصاحة من يسألهما، فتبيَّن له بهذا الاختبار فصاحة أبي عبدالله الشجري، وعدم فصاحة ابن عمه. وهذا يعد اختبارًا لغويًّا؛ إذ لم يكن غرضه معرفة ما يجهله ابتداءً.

(١) الخصائص: ٢٦/٢. وإنما اختلفت "علباء" عما سبقها لأن الزيادة في آخرها ليست للتأنيث، بل للإلحاق بمثل سرداح. انظر: الكتاب: ٤٢٠/٣، المقتضب: ٢٦٨/٢، الأصول: ٤١/٣.

المبحث الثاني: أنواع سؤالات الأعراب

بالنظر إلى ما نُقِل من سؤالات الأعراب يمكن أن تصنَّف تلك السؤالات إلى أنواع، تمثِّل أنماطًا لهذه الظاهرة، وهي:

النوع الأول: السؤال بين نحوي وأعرابي.

هذا هو الغالب؛ إذ يفيد النحوي من لقائه الأعرابي بسؤاله عما يرغب في أن يتأكد منه، أو يفيد من خبرة الأعرابي به أو طريقة نطق قبيلته به، لاسيما عند اختلاف القبائل في بعض المسائل، من ذلك: ((سألت أعرابيًّا غَنَويًّا عن جمع حَرَّة، فقال: حِرِّين، وسألت آخر من قيس عن ذلك، فقال: حَرِّين))[(١)]، وروي عن أبي عمرو بن العلاء قال: ((لقيتُ أعرابيًّا بمكة، فقلت: ممن أنت؟ قال: أسديّ..))[(٢)].

وقد يكون سؤال الأعرابي عن موضوعٍ مَّا، فيفاد من لفظ جوابه الاستدلال على مسألة نحوية أو صرفية، فقد روي عن أبي عبيدة (ت: ٢١٠هـ) ((سألتُ أعرابيًّا عن حروب كانت بينهم، فقال: كانت بيننا حروب عون، تفقأ فيها العيون، مرة نجنق، وأخرى نرشق))[(٣)]. فقد أفاد ابن دريد من قوله: "نجنق" أن الميم من منجنيق زائدة، ولو كانت أصلية لقال: نمجنق[(٤)]. ومن خالفه عدَّ الميم أصلية، وأن حذفها من باب التخليط في الاسم الأعجمي[(٥)].

---

(١) الاشتقاق: ١٣٥.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/١٥٣.

(٣) جمهرة اللغة: ٤٩٠. وانظر: الممتع في التصريف: ٢٥٤، سفر السعادة وسفير الإفادة: ٤٦٥.

(٤) انظر: جمهرة اللغة: ٤٩٠. ورأيه خلاف رأي سيبويه والمبرد في أن الميم أصلية. انظر: الكتاب: ٤/٢٩٣، ٣٠٩، المقتضب: ١/٥٩.

(٥) انظر: المنصف: ١/١٤٧، الممتع في التصريف: ٢٥٤، سفر السعادة وسفير الإفادة: ٤٦٦.

النوع الثاني: السؤال بين نحوي ومجموعة من الأعراب.

ويتوقع أن يكون هذا النوع كثيرًا، ولا سيما أن الأعراب يقدمون على الحاضرة، ويجالسون علماء اللغة والنحو والصرف، إذ يحضر فصحاء الأعراب حلقات بعض علماء النحو والصرف[١]؛ فيكون ذلك فرصة لسؤالهم والإفادة من أقوالهم.

وقد يكتفي العالم بما يأخذه عنهم، دون الحاجة للنص على سؤاله عددًا من الأعراب، إلا إذا كان في سياق نفي شيء عن العرب، فعندئذٍ ينص على سؤال عدد من الأعراب لتأكيد ذلك النفي، إذ روي عن أبي عبيد (ت: ٢٢٤هـ): ((سألت عدَّةً من الأعراب عنه، فقالوا: لا نعرف للطير مَكِنات. إنما المكِنات بيضُ الضِّباب))[٢].

وقد حُكي عن أبي زيد أنه ((سمع من الأعراب من يقول إذا قيل: أين فلانة؟ وهي قريبة: (ها هوَ ذَه). قال: فأنكرتُ ذلك عليه، فقال: قد سمعته من أكثر من مئة من الأعراب))[٣]. إذ كان القياس (ها هي ذِه) للمؤنث، و(ها هوَ ذَه، ها هو ذا) للمذكر[٤].

النوع الثالث: سؤال بين نحويين وأعرابي.

إذ يعمد علماء اللغة والنحو عند الاختلاف على مسألة وكيفية نطق العرب بها إلى الاحتكام إلى أعرابي، يكون ما ينطق به هو الفصل في المسألة، كسؤال أبي زيد

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٥١، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٥٩، إنباه الرواة على أنباه النحاة: .

(٢) تهذيب اللغة: ٢٩٣/١٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠١/٤.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠١/٤، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٩٨٠.

والأصمعي أعرابيًّا عن كيف يقول: إنك لتبرق لي وترعد؟ ويكون ذلك في المسائل الفرعية التي لا يكون فيها مناظرة؛ فيكون سؤال أعرابي واحد كافيًا.

النوع الرابع: سؤال بين نحويين ومجموعة من الأعراب.

يتحقق هذا النوع في المناظرات بين النحويين، وعند رغبتهم في معرفة اختلاف لغات العرب، وللعلماء في ذلك منهجان:

أ. تولي العلماء الذين وقع بينهم الخلاف سؤال الأعراب أمامهم. ويحدث ذلك في المناظرات التي تقع في مجالس الخلفاء والوجهاء؛ إذ يكون عدد من الأعراب في تلك المجالس أو قريب منها؛ فيسهل سؤالهم في المجلس نفسه. وذلك مثلما جرى في مسائل الخلاف بين سيبويه والكسائي أمام يحيى بن خالد البرمكي؛ إذ عندما تعذر الفصل بين سيبويه والكسائي وهما رئيسا بلديهما، قال الكسائي: ((هذه العرب ببابك، قد جمعتَهم من كل أوب، ووفدتْ عليك من كل صُقع. وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرَين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيحضرون ويُسألون. فقال يحيى وجعفر: لقد أنصفتَ، وأمر بإحضارهم. فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فتابعوا الكسائيَّ، وقالوا بقوله))[1].

كما يتحقق ذلك عندما يكون في مجلس العالم عدد من الأعراب ممن يمكن سؤالهم، كسؤال الحضور من الأعراب في مجلس أبي زيد الأنصاري عندما وقع

(١) مجالس العلماء: ١٠. وانظر: أمالي الزجاجي: ٢٤٠، طبقات النحويين واللغويين: ٦٨، بغية الوعاة: ٢/٢٣٠.

الخلاف في أتقول العرب: تعاهدت أو تعهدت، فأجاب الأعراب - وعددهم ستة - بما يوافق قول أبي زيد[١].

تكليف العلماء الذين وقع بينهم الخلاف تلاميذهم أو غيرهم لسؤال الأعراب عن المسألة الخلافية، ثم إفادتهم بما نطق به الأعراب، وغالبًا ما يكون ذلك عندما يكون المجلس خاليًا ممن يمكن سؤاله من الأعراب، ويمثل لذلك بأن أبا عمرو بن العلاء دعا إلى سؤال الأعراب عندما خالفه عيسى بن عمر في قول العرب: "ليس الطيب إلا المسك"، فكلَّف يحيى اليزيدي (ت: ٢٠٢هـ) وخلف الأحمر (ت: ١٨٠هـ) بسؤال أعرابي من الحجاز (أبو المهدي) وآخر من بني تميم (المنتجع)، فذهبا، فسألاهما، فتبين أن "المسك" بالنصب عند الحجازيين، وبالرفع عند التميميين[٢].

النوع الخامس: سؤال بين غير النحوي وأعرابي أو أعراب.

هذا النوع لا يدخل ضمن هذا البحث إلا إذا كان بحضور نحوي، أما إن لم يكن بحضور نحوي فلا يدخل ضمن ما يدرس؛ لأن مثل ذلك يأتي في سياق الأدب أو علم اللغة، ومن ذلك مثلا ما يلحظ من كثرة ما ينقل عن الأصمعي من سؤالاته الأعراب؛ فإن تلك السؤالات لأغراض أدبية أو لمعرفة معانٍ لغوية.

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٩، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٤/٢.

(٢) انظر: مجالس العلماء: ٣ -٥، طبقات النحويين واللغويين: ٤٣ -٤٤، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٣٧/٤ -١٣٨.

ولأن السؤالات لأغراض أدبية أو لمعانٍ لغوية يشترك فيها الأديب والأعرابي ؛ فإن ذلك أوجد سؤالات من الأعراب لعلماء اللغة والأدب، كالذي يروى من سؤال بعض الأعراب إياه عن معاني أبيات شعرية[١].

النوع السادس: سؤال بين أعرابي وأعرابي آخر.

ولا يدخل هذا النوع ضمن هذا البحث إلا فيما أفاد منه عالم نحوي قاعدة أو رأيًا، فمن ذلك أن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) رأى ((أعرابيًّا يسأل أعرابيًّا عن "البلصوص" ما هو؟ فقال: طائر، قال: فكيف تجمعه؟ قال: البلنصى. قال الخليل: فلو ألغز رجل فقال: فما البلصوصُ يتَّبعُ البَلَنْصَى؟ كان لغزًا))[٢].

ويعد ذلك من تأثر الأعراب بمنهج علماء اللغة والنحو باللجوء إلى تحكيم الأعراب عند الخلاف ؛ إذ إن الأعراب أنفسهم إذا اختلفوا فيما بينهم لجأوا إلى أعرابي آخر يحكم بينهم في تحديد أيهما قوله هو الصواب. إذ عندما اختلف المنتجع وأبو خيرة في "كمء" و"كمأة"، ((فقال منتجع: كمء واحد، وكمأة للجميع، وقال أبو خيرة: كمأة للواحدة، وكمء للجميع، فمرَّ رؤبة بن العجاج، فسألوه، فقال: كمء وكمأة كما قال منتجع))[٣].

---

(١) انظر مثلا: مراتب النحويين: ٨٧، ٨٨ -٨٩.

(٢) مراتب النحويين: ١٠٤. وعنه في: المزهر: ٥٩١/١.

(٣) النوادر في اللغة: ٥١٤. وعنه في: الخصائص: ٣٠٥/٣. وانظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٦٨، شرح أبيات مغني اللبيب: ٣١٣/١. وفيهما أنهما تحاكما إلى "العجاج".

وفي هذا النوع، ولأن احتكام الأعراب إلى أعرابي مثلهم، فربما لا يقرُّ أحدهما بصحة ما قاله المحكَّم، فيطعن فيه. فعندما اختلف المنتجع وأبو خيرة أيضًا، ((قال المنتجع: أُغمِيَ على المريض، وقال أبو خيرة: غُمِيَ عليه. فأرسلوا إلى أم أبي خيرة، فقالت: غُمِيَ على المريض. فقال لها المنتجع: أفسدكِ ابنكِ. وكان ورَّاقًا))[1]. وكان حريًّا بالمنتجع ألاَّ يقبلَ تحكيم أم أبي خيرة ابتداءً، فأما أن قبِل ذلك فإن الطعن فيها بأن ابنها كان وراقًا لا يعد مسوغًا لعدم قبول ما نطقت به.

ولذلك فقد أخذ علماء اللغة بما ذكره أبو خيرة، فقد نقل أبو زيد: ((قال أبو مُرَّة الكلابي وأبو خيرة العدوي: قد غُمِيَ على الرجل، فهو مَغمِيٌّ عليه))[2].

(١) الخصائص: ٣/٣٠٥.

(٢) النوادر في اللغة: ٣٩٨. وانظر: إصلاح المنطق: ٢٨٣.

المبحث الثالث: آثار سؤالات الأعراب وأجوبتهم

في أثناء دراسة آثار سؤالات الأعراب وأجوبتهم ينبغي مراعاة أن عددًا من المواقف والأسئلة والمحاورات بينهم وبين النحويين لم تصل إلينا؛ إما لعدم تدوينها لتقدمها الزمني، وإما لأن علم النحو والصرف تطور، فتجاوز مرحلة أخذ اللغة عن الأعراب إلى التقعيد والتأويل، واستقر على قواعد وأبواب، فاستغنى المتأخر عن نقل ما يدل على بدايات نشأة النحو.

ومما يؤكد ذلك أن أبا طفيلة الحرمازي[١] كان نحو أبي عمرو بن العلاء في السن[٢]. وتكاد المصادر لا تروي عنه إلا مرويات نادرة. مع أن تقدمه الزمني ودخوله في عصر الاحتجاج يؤهله لأن يؤخذ عنه.

كما أن الثقة بما يرويه الأعراب خضعت إلى اختلافات بين العلماء، مردها أحيانًا التعصب المذهبي، أو عدم معرفة الأعراب المروي عنهم، فإن كان الأعرابي يأخذ عنه الكوفي فإنه في نظر البصريين ثقة عند الكوفي وحده، في حين إذا كان يأخذ عنه بصري فإنه يكون من فصحاء الأعراب وثقاتهم، دون تقييد بمن وثقه. وقد ظهر ذلك جليًّا لدى أبي الطيب اللغوي (ت: ٣٥١هـ).

فمن الأول ما قيل عن الفراء أنه: ((أخذ عن أعراب وثق بهم))[٣]. ومثله النص على عدم توثيق أولئك الأعراب عند البصريين كما قيل عن أبي عبدالله محمد بن زياد الأعرابي (ت: ٢٣١هـ): ((أخذ عن أبي زيد وجماعة من الأعراب .. لا يثق بأكثرهم

---

(١) لم أجد له ترجمة، سوى أن أبا الطيب اللغوي عدَّه من ثقات الأعراب وعلمائهم، الذين أخذ عنهم أبو زيد وأبو عبيدة والأصمعي. انظر: مراتب النحويين: ٧٠ -٧١.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٢٨/٦.

(٣) مراتب النحويين: ١٣٩.

البصريون))[١]. ومثله ما رواه التَّوزي ((خرجت إلى بغداد، فحضرتُ حلقة الفراء، فرأيتُه يحكي عن الأعراب، ويحتشد بشواهد، ما كان أصحابُنا يحفلون ببعضها))[٢].

ومن الثاني التعبير عن الأعراب الذين يأخذ عنهم البصريون بالثقات، كالذي حُكِي عن أبي حاتم أنه إذا ((حكيتُ عن العرب شيئًا فإنما أحكيه عن الثقات عنهم...، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم))[٣].

وأما ما روي في الطعن على الكسائي أن ((علمه مختلط بلا حُجَج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلقِّنهم ما يريد))[٤] فإن دعوى تلقين الأعرابي ما يريده النحوي تعد من أوجه الطعن المتداولة في تلك العصور المتقدمة في الدرس النحوي والصرفي، ولا يستطيع المرء القطع برأي بشأنها؛ لأنها تخضع لظروف وملابسات لا تتوافر للباحث في هذا العصر. وبحكم أن بعض المناظرات والمناقشات التي تقع بين العلماء تتطلب الاستعانة بالأعراب وسؤالهم؛ فإن الطرف الخاسر قد يلجأ إلى مثل هذا الطعن في سياق تفسير سبب خسارته، وعدم توافق رأيه مع ما نطق به الأعرابي. ولا يلزم أن يكون ذلك حقيقة الحال، ولاسيما أنه لم يرد ذلك الطعن في أثناء المناظرة نفسها، بل جاء بعد ذلك من أتباع العالم الذي خسر فيها، ولعلها في سياق الاعتذار له لميلهم إلى مذهبه.

وقد خرجت من خلال التأمل في سؤالات الأعراب وأجوبتهم بعدد من الآثار لها في الدرس النحوي والصرفي، فيما يأتي بيانها:

---

(١) المصدر السابق: ١٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٨٢.

(٣) مراتب النحويين: ١٤٣.

(٤) المصدر السابق: ١٢٠ -١٢١.

١. يلحظ الباحث في الدرس النحوي والصرفي أن سؤالات الأعراب تظهر في كتب النحويين المتقدمين أكثر من المتأخرين، وذلك نابع من قرب أولئك من عصر الاحتجاج، وعنايتهم برصد الظواهر النحوية والصرفية، لا سيما مع بدء عصر التدوين في النحو والصرف، وبدء التقعيد، في حين أن المتأخرين لا يعنون كثيرًا برصد سؤالات الأعراب؛ لأنها - في ظني - مثَّلت مرحلة تأسيسية للتقعيد، وقد تجاوزها نمط التأليف النحوي الذي اتجه للشروح والحواشي أكثر من التأصيل النحوي والصرفي.

ولذلك فقد يتناسى العلماء المتأخرون ما يتصل بسؤال الأعراب؛ فتعرض المسألة النحوية أو الصرفية دون الإشارة إلى أنها كانت خلافية بين علماء النحو والصرف، وأنه لجئ إلى الأعراب للتحكيم فيها، فمن ذلك مثلا الخلاف في رفع "المسك" أو نصبه من قول العرب: "ليس الطيب إلا المسك" أورده عدد من العلماء المتأخرين دون الإشارة إلى سؤالات الأعراب فيه، التي أوردتها في المبحث الأول. وبما أن الوجه نصب المسك على أنه خبر ليس؛ فإنه أوردت تأويلات مختلفة لرفع المسك، من نحو: أن "ليس" بمنزلة "ما"؛ فلا تعمل[(١)]، أو أنه على إضمار اسم "ليس" ضمير الشأن، وأن الجملة "الطيب المسك" في محل نصب خبرها[(٢)]. في حين ذهب أبو نزار الحسين بن صافي الملقب ملك النحاة (ت: ٥٦٨هـ) إلى أن المسك مبتدأ خبره محذوف، والجملة في محل نصب خبر ليس، والتقدير: ليس الطيبُ إلا المسك أفخرُه، أو أن

(١) انظر: الأصول في النحو: ٥٩/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٢، المسائل الحلبيات: ٢١٠، شرح المفصل: ٣٥/٣، ٣٦٩/٤، شرح الرضي على الكافية: ٤٥٨/١.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/٢، المسائل الحلبيات: ٢٢٧ -٢٢٨.

تكون "إلا" بمعنى "غير"، والتقدير: ليس الطيبُ غير المسك مفضَّلاً أو مرغوبًا فيه[١]. وردَّه ابن بريّ (ت: ٥٨٢هـ) بأنه ((تعسَّف بأن قدَّر "المسك" مبتدأ، وحذف خبره (وهو أفخره)، وهذا شيء تحدَّث فيه مع نفسه، وإلا فليس اللفظ يقتضي هذا الخبر، ولا يدل عليه. وكذلك قوله في الوجه الثاني "إن إلا بمعنى غير" يعني أنها وما بعدها صفة للطيب.. وهو أيضا شيء لم يخطر ببال أحد، ألا ترى أن المعنى عنده في هذا الكلام: إن الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون في المسك))[٢].

ولعل صنيع النحويين المتأخرين متأثر بأن سيبويه نفسه أورد هذا القول دون النص على أنه من اختلاف لغات العرب[٣].

على أن ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ومن تبعه نص على أن الرفع لغة تميم[٤]، فلا تحتاج إلى تأويل. فدلَّ ذلك على أخذه بما ورد عن أبي عمرو بن العلاء، وسؤال الأعراب في ذلك. ولذلك انتقد أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) أبا علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) في أنه ((جَهِل الفارسي هذه اللغة، فتأوَّل ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص))[٥].

---

(١) هذه هي المسألة الثالثة من المسائل العشر المتعبات إلى الحشر لأبي نزار، انظر رأيه في: جواب المسائل العشر: ٣٩ -٤٠، سفر السعادة وسفير الإفادة: ٧٩٥ -٧٩٦.

(٢) جواب المسائل العشر: ٥٢. وانظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ٨٠٣.

(٣) انظر: الكتاب: ١/٧١.

(٤) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٧٩.

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١١٨١. وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/٣٠٠ -٣٠١. وانظر ما أورده الفارسي من تأويلات في: المسائل الحلبيات: ٢١٠ -٢١١، ٢٢٠، ٢٢٩ -٢٣٢. وعنه في: التذييل والتكميل: ٤/٣٠١ -٣٠٣.

٢. لم يكن اعتماد العلماء على سؤالات الأعراب كبيرًا ؛ إذ كانت العناية بالأخذ عن العلماء ورواة الشعر أكثر من سؤال الأعراب والأخذ عنهم. ذلك أن الأخذ عن العلماء ورواة الشعر يناسب العمل العلمي وأخذه مكتملاً ، وذلك لا يتحقق عند الأعراب. ولعل من ذلك ما ذكره الأصمعي أن أخذه عنهم قليل قياسًا بالعلماء والرواة : ((كلُّ شيءٍ في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حمَّاد الراوية ؛ إلا نُتَفًا سمعتُها من الأعراب وأبي عمرو بن العلاء))[١].

٣. تضمنت بعض سؤالات الأعراب وإجاباتهم ما ينبغي أن يؤخذ به في التقعيد النحوي والصرفي ، لكنه لم يحدث. ولعله لم تشتهر أجوبة الأعراب أو لم يوثَق فيها ، فمن ذلك مثلا أن الكسائي (ت : ١٨٩هـ) سأل أبا الجراح عمن يقول : ((هو ياجل وياحل وياءس ويابس؟ ... فقال : تقوله عامر وقوم من قيس))[٢]. فإن مقتضى الجواب – لو أُخِذ به - أن يحكم النحويون على أن ما ورد من ذلك لغة من لغات العرب ؛ غير أنها تذكر أمثلة على إبدال الواو أو الياء ألفًا في يَوْجَل ويَوْحَل ويِيْأَس ويِيْبس على غير قياس ؛ لأنه أبدل الياء ألفًا اكتفاء بعلة واحدة من علتين (تحرك الياء وانفتاح ما قبلها)[٣] طلبًا للتخفيف[٤]. ولعل أبا العباس المبرد (ت : ٢٨٥هـ) عندما ذكر أن ذلك ((رديء جدًّا))[٥] أخذ بأنها لغة من لغات العرب. ويؤكد عدم الأخذ بما نُقِل عن أبي الجراح أني لم أقف على من

---

(١) مراتب النحويين : ١١٧.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٢٢٥/٩.

(٣) انظر : المنصف : ٢٠٤/١ ، سر صناعة الإعراب : ٦٦٧ -٦٦٨ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣٥٧/٢ ، ٣٦٦/٥ ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٢٢٥/٩.

(٤) انظر : الممتع في التصريف : ٤٣٢.

(٥) المقتضب : ٩٢/١. وانظر : الخصائص : ١٥٥/١ ، ١٤/٢.

عزا تلك اللغة إلى عامر وقوم من قيس في غير هذه الحكاية إلا عند أبي حيان الأندلسي[١].

٤. اشتُهر عدد من النحويين المعنيين بسؤال الأعراب سواء من الأعراب المعروفين أو غير مذكورة أسماؤهم. ومن أبرز أولئك العلماء أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد والكسائي. وقد حاول بعض العلماء التالين لهم تقليدهم في هذا الاتجاه، وعلى رأس أولئك ابن جني. وبالمقابل فإن بعض العلماء لم يكن يعن بذلك، بل قد يورد سؤالات الأعراب على سبيل انتقاد إجاباتهم وعدم فهمهم ما يلقى عليهم[٢].

٥. لأجوبة سؤالات الأعراب أثر في بعض القواعد النحوية والصرفية؛ إذ كان بعضها شواهد على أساليب قد ترد بقلة عن العرب، كتشديد "هل" عند جعلها اسمًا؛ لتكون على ثلاثة أحرف، في جواب أبي الدقيش: ((أشد الهلِّ))[٣]. وروي: ((أسرع هلٍّ وأوحاه))[٤]. فجعله اسمًا وشدَّده[٥]، في حين يمنع البصريون البصريون ذلك[٦]. إذ يرى الخليل أن كل حرف أداة إذا جعلتَ فيه ألفًا ولامًا صار صار اسمًا؛ فقوي، وثُقِّل[٧]. ودخول "أل" يقود أيضًا إلى الإعراب؛ لكونها

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٨٢.

(٢) انظر مثلا: البيان والتبيين: ٢/٢٢٠ -٢٢٢، ٢٣٦.

(٣) العين: ١/٥٠، ٣/٣٥٢، إعراب ثلاثين سورة: ٦٥، تهذيب اللغة: ٥/٣٩٣، شرح الرضي على الكافية: ٣/١٢١.

(٤) جمهرة اللغة: ٨٤٩. وفي: تهذيب اللغة: ٥/٣٩٣ بالتخفيف "أشد هلْ".

(٥) انظر: جمهرة اللغة: ٨٤٩، إعراب ثلاثين سورة: ٦٥، المحكم والمحيط الأعظم: ٤/١٠٤.

(٦) انظر: جمهرة اللغة: ٨٤٩.

(٧) تهذيب اللغة: ٥/٣٩٣.

علامة الاسم الذي أصله الإعراب ؛ فلذلك أعرب "الهلّ"، ولكن ذلك لا يوجب الإعراب، بدليل دخول "أل" على مبنيات مثل: الذي[١].

وكذلك إيرادها شاهدًا على زيادة "إن" قبل علامة الإنكار، فقد روى سيبويه ((سمعنا رجلاً من البادية قيل له: أتخرج إن أخصبتِ البادية؟ فقال: أنا إنيه؟! منكِرًا لرأيه أن يكون على خلاف أن يَخرج))[٢]. وعدَّ ابن جني ذلك الشاهد أغرب من غيره ؛ لأن مدة الإنكار باشرت غير اللفظ الأول ؛ إذ إن الأصل في الإنكار أن يعاد اللفظ مع المدة، كأن يقال في إجابة من سأل: أتعرف زيدًا؟ أزيدإنيه؟! في حين أن ما قاله الأعرابي لم يعد أيًّا من ألفاظ السؤال في سياق إنكاره[٣].

ومع أن مسائل علامة الإنكار قليلة الورود في التراث النحوي والصرفي ؛ إلا أنه لعناية علماء النحو والصرف بكتاب سيبويه عُنِي أيضًا بسؤالات الأعراب التي أوردها سيبويه، فظلت تذكر في الكتب المتأخرة[٤] خلافًا لغيرها من سؤالات الأعراب التي أوردها غير سيبويه في أبواب أخرى، ومن ثم يتلاشى ذكرها في كتب المتأخرين كما أسلفت.

٦. أسهمت سؤالات الأعراب وخلاف العلماء في قبول ما يرد عنهم في أن تبحث موضوعات ذات صلة بذلك في أصول النحو من نحو: "العربي الفصيح ينتقل لسانه"، وأن ينظر في حال ما انتقل إليه ؛ فإن كان فصيحًا مثل لغته أُخِذَ بها، كما

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٣.

(٢) الكتاب: ٤٢٠/٢. وانظر: الأصول في النحو: ٣٩٨/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٦/٣.

(٣) انظر: الخصائص: ١٥٦/٣.

(٤) انظر مثلا: شرح المفصل: ١٨٢/٥، شرح التسهيل: ٣٧٢/١، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٦٩٩، همع الهوامع: ١١٨/٢.

يُؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسدًا فلا، ويؤخذ بالأولى فقط[١]. ذلك أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا خيرة: ((كيف تقول: استأصل الله عرقاتِهم أو عرقاتَهم؟ فقال: استأصل الله عرقاتَهم. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لان جلدك يا أبا خيرة؛ يقول: أخطأتَ))[٢]. فاستنبط ابن جني أنه لا يؤثر ذلك في قبول ما جاء به أبو خيرة فيما قبل؛ إذ ((ليس لأحد أن يقول: كما فسدت لغته في هذا ينبغي أن أتوقف عنها في غيره.. فهذا هو القياس، وعليه يجب أن يكون العمل))[٣]. وفي الوقت نفسه نصَّ ابن جني على أن "عرقاتَهم" ((رواها أبو عمرو فيما بعد))[٤]. وقيل: إن أبا عمرو استضعف فتح التاء؛ لأنه سمعها منه بكسرها. ثم رواها أبو عمرو بعد ذلك بفتح التاء وكسرها[٥]. فإما أنه سمع فتح التاء من غير أبي خيرة، أو قوي في نفسه ما سمعه عنه[٦]. ولعله تبين له أن من قال "عرقاتِهم" بالكسرة على أنها جمع "عرق"، وأن من قال "عرقاتَهم" جعل التاء أصلية بمنزلة سعلاة وعلقاة[٧].

وزاد ابن جني احتمالاً آخر، وهو أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها، مستدلًا بسؤال أبي العباس المبرد لقارئ؛ إذ إن ((أبا العباس حكى

---

(١) انظر: الخصائص: ١٢/٢، الاقتراح في أصول النحو وجدله: ١٧٦.

(٢) مجالس العلماء: ٦. وانظر: الخصائص: ١٣/٢، ٣٠٤/٣، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٣٢.

(٣) الخصائص: ١٣/٢.

(٤) المصدر السابق: ٣٠٤/٣.

(٥) انظر: الخصائص: ٣٨٤/١، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٣٢.

(٦) الخصائص: ٣٨٤/١.

(٧) انظر: مجالس العلماء: ٦، تهذيب اللغة: ٤٨٤/٦، مقاييس اللغة: ٢٨٥/٤، شرح المفصل: ٢٢٣/٣.

عن عُمارة أنه كان يقرأ: (ولا الليلُ سابقُ النهارَ)[١] بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: سابقٌ النهارَ. فقلتُ له: فهلا قلتَه: فقال: لو قلتُه لكان أوزن؛ أي أقوى))[٢].

٧. الإفادة من إجابة الأعرابي في التعليل النحوي والصرفي؛ ذلك أنه إذا استشكل النحوي ما ينطق به الأعرابي سأله عنها، فإذا تضمنت إجابة الأعرابي تعليلا لما قاله أخذ به، فقد روي عن أبي عمرو بن العلاء: ((سمعت أعرابيًّا يمانيًّا يقول: فلان لغوب، جاءتْهُ كتابي، فاحتقرها. فقلت: تقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة!))[٣]. فأفيد من ذلك الحمل على المعنى، وقد عدَّ ابن جني ما يروى من ذلك عن الأعراب داعيًا علماء النحو والصرف إلى تعليل الظواهر النحوية والصرفية، قال: ((أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدرَّبوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلاً يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته؛ فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرح لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمِّه))[٤].

٨. تأليف بعض الكتب لنفي ما ورد في بعض سؤالات النحويين الأعراب، فمن ذلك مثلا أن محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١هـ) ألف كتابه "الاشتقاق" ردًّا

---

(١) سورة يس: ٤٠.

(٢) الخصائص: ٣٨٤/١. وما رواه المبرد في كتابه: الكامل في اللغة والأدب: ٢٠١/١. وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٩٥/٣، شرح كتاب سيبويه: ٢١٤/١، الخصائص: ١٢٥/١، ٢٤٩، ٣٧٣، ٤٩٢/٢، ٣١٨/٣.

(٣) جمهرة اللغة: ٣٧٠. وانظر: الخصائص: ٢٤٩/١، ٤١٦/٢، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٣٥.

(٤) الخصائص: ٢٤٩/١.

على ما روي من أن الخليل بن أحمد سأل أبا الدقيش عن كنيته، فلم يدرِ ما معناها، قال ابن دريد: ((وكان الذي حدانا على إنشاء هذا الكتاب أن قومًا ممن يطعن على اللسان العربي، وينسُب أهله إلى التَّسمية بما لا أصلَ له في لغتهم، وإلى ادعاء ما لم يقع عليه اصطلاحٌ من أوليتهم، وعدوا أسماءً جهلوا اشتقاقها، ولم ينفذ علمهم في الفحص عنها، فعارضوا بالإنكار، واحتجوا بما ذكره الخليل بزعمهم أنه سأل أبا الدقيش: ما الدُّقيش؟ فقال: "لا أدري، إنما هي أسماء نسمعُها، ولا نعرف معانيَها". وهذا غلط على الخليل، وادعاء على أبي الدقيش. وكيف يَغبَى على أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد – نضَّر الله وجهَه – مثل هذا، وقد سمِع العرب سمَّت: دَقْشًا ودُقَيشًا ودَنْقَشًا. فجاؤوا به مكبَّرًا ومحقَّرًا، معدولا من بنات الثلاثة إلى بنات الأربعة بالنون الزائدة))[1].

وفيما ذكره ابن دريد في هذا النص بعض ما ينبغي التعليق عليه:

أ. أن ابن دريد وعد بعد هذا النص أن يذكر معنى الدقش في ((جملة الأسماء التي عموا عن معرفتها، ونفرد لها بابًا في آخر كتابنا هذا))[2]. وليس في المطبوع من كتابه معنى الدقش، بل ورد معنى الدقش في كتاب آخر، قال فيه: ((قال أبو حاتم: الدَّقشة: دُويبة رقطاء أصغر من العظاءة، والدقش عنده شبيه بالنقش. قال أبو بكر: وردَّ قوم من أهل اللغة هذا الحرف، فقالوا: ليس بمعروف. وهذا غلط؛ لأن العرب قد سمَّت "دَنْقشًا"؛ فإن كان من الدقش فالنون زائدة، ولم يبنوا منه هذا البناء إلا وله أصل. وقال بعض أهل

(١) الاشتقاق: ٤.

(٢) الاشتقاق: ٤.

اللغة: الدقش: ضرب من الطير الأرقش))[١]. وقال في موضع آخر: ((وأحسب الدقيش طائرًا))[٢].

ب. أن ابن دريد نقل في كتاب آخر أن يونس هو الذي سأل أبا الدقيش عن كنيته وجوابه(٣). وليس الخليل بن أحمد. وطالما أن الناقل في الكتابين واحد (ابن دريد) فإن ذلك يؤثر في صحة ما رواه، وإن كان المؤدى واحدًا.

ت. أن ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) خالف ابن دريد في تفسيره وفي اعتراضه، فذكر أن دنقس بالسين، ((وربما قالوا بالشين؛ إذا نظر بمؤخر عينيه، وليس هذا من أصيل كلام العرب. وذكروا أن أبا الدقيش سئل عن معنى كنيته، فقال: لا أدري، هي أسماء نسمعها، فنتسمَّى بها. وما أقرب هذا الكلام من الصدق. وذكر السجستاني أن الدقشة دويبة رقطاء، وأن الدقش النقش. وكل ذلك تعلُّل، وليس بشيء))(٤). وعلى ذلك فما ذهب إليه ابن دريد من أن الدقيش مشتق غير متفق عليه بين اللغويين، وكذلك التفسيرات اللغوية للدقش ودنقش. وكذلك فإن ابن فارس يخالفه في أنه لا يلزم أن يكون لكل اسم اشتقاق.

---

(١) جمهرة اللغة: ٦٥١ -٦٥٢.

(٢) المصدر السابق: ١١٤٨.

(٣) جمهرة اللغة: ٦٥١. وعن ابن دريد في: مراتب النحويين: ٧٢. وانظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٥٢/٦، لسان العرب: ٣٠٢/٦، القاموس المحيط: ٧٦٦ مادة دقش. وعزي إلى الليث في تهذيب اللغة: ٢٤٦/٨، والمبهج في تسير أسماء شعراء الحماسة: ١٧٩ -١٨٠. وهو في العين: ٣٤/٥. وفي مراتب النحويين: ٧١ -٧٢ يعزى السؤال للخليل في رواية، وليونس في رواية أخرى.

(٤) مقاييس اللغة: ٢٨٩/٢.

ث. أنه اشتُهر لدى المتقدمين العناية باشتقاق الاسم، ووصم من لا يعرف الاشتقاق بالجهل، وفي ذلك ما يروى عن شُبَيل بن عزرة الضُّبَعي(١) أنه انتقد رؤبة بن العجاج بقوله: ((ألا تعجبون لرؤبتكم هذا ! سألتُه عن اشتقاق اسمه فلم يدرِ ما هو؟))(٢). فلعل ابن دريد تأثر بما اشتُهر في عصر الأوائل من العناية بالاشتقاق، ورأى أن يُفرِد له كتابًا، لاسيما مع ما يذكر عن جهل بعض أعلام الأعراب باشتقاق أسمائهم.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن علماء النحو والصرف لا يأخذون بكل ما يقوله الأعراب دون مراجعة أو تنقيح أو عودة إلى محفوظهم وقواعدهم، بل قد يناقشونهم، أو يردون عليهم قولهم. ومن ذلك مثلا أن أبا البيداء الرياحي أنشد أبا عمرو بن العلاء:

ولو أنَّ حيًّا للمنايا مقاتلا ... يكون لقاتلْنا المنيةَ عن مَعْنِ

فتًى لا يقول الموت من حرِّ وقعه ... لك ابنك خُذْه ليس من

((فقال له أبو عمرو: صحَّفتَ، إنما هو "قِتالاً يقول الموت"))(٣). وعبارة أبي عمرو "صحفت" توحي أن أبا البيداء يقرأ ما يرويه عن العرب.

---

(١) كان راوية نسَّابًا عالمًا بالغريب شاعرًا. يُكنى أبا عمرو، مات بالبصرة. انظر: مراتب النحويين: ٤٦.

(٢) مراتب النحويين: ٤٥.

(٣) التذكرة الحمدونية: ٢٧٢/٧. وانظر: التنبيه على حدوث التصحيف: ٩٣. والبيتان من الطويل، لم تعز لقائلهما.

المبحث الرابع: سمات سؤالات الأعراب وأجوبتهم عن سؤالات النحويين لهم

يتضح من دراسة منهج علماء النحو والصرف في سؤالات الأعراب وإفادتهم من أجوبتهم السمات الآتية:

١. حاجة الأعرابي إلى شرح سؤال النحوي؛ إذ إنه يفهم ما يلقى عليه بفطرته لا وفق علوم العربية؛ لذلك يظهر في بعض ما يروى من سؤالات النحويين الأعراب ما يدل على عدم فهم الأعرابي السؤال أول الأمر، كسؤال الكسائي أبا الجراح ((من يقول من أحياء العرب: هو ياجل وياحل وياءس ويابس؟ فقال لي: يَمَه؟ وهو يستفهمني؛ أراد: يا ماذا؟ فأفهمتُه))[(١)]. فإنَّ أبا الجراح مع معرفته بالبيئة اللغوية والنحوية احتاج إلى شرح للسؤال؛ ليفهمه، ومن ثم يجيب عنه.

ولذلك تجد بعض العلماء يرغب أن يتولى هو سؤال الأعرابي؛ لكي يفهم الأعرابي المراد؛ فيجيب وفق غرض النحوي من سؤاله، كقول أبي زيد لمن معه عندما أراد سؤال أعرابي: ((دعوني أسأله؛ فأنا أرفق به))[(٢)]. وروي عن أبي زيد أنه قال في الموقف نفسه: ((لستم تحسنون أن تسألوه))[(٣)]. فدلَّ ذلك على اختلاف العلماء في معرفتهم بطبائع الأعراب وطرائق سؤالهم.

٢. الاختلاف في نقل صيغة السؤال، وأحيانًا في الإجابة، وإن كان الاختلاف غير مؤثر غالبًا. فمن ذلك الاختلاف في ألفاظ سؤال أبي الدقيش وإجابته، إذ سئل

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٩/٢٢٥.

(٢) جمهرة اللغة: ٦٣٢، مجالس العلماء: ١٠٩.

(٣) الخصائص: ٣/٢٩٤.

((هل لك في زُبْدٍ ورطب؟ فقال: أشدُّ الهلِّ وأوحاه))[١]. فقد ورد أنه عرض عليه "الرطب"[٢]، وروي: "زبد وتمر"[٣]، و: "ثريدة كأنَّ ودكها عيون الضياون"[٤]، وورد أن إجابته بالتعريف "الهلِّ"[٥]، وكذلك بالتنكير والتنوين: ((أسرع هلٍّ وأوحاه))[٦]. وذكر أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ) أنه ورد بروايتين: ((أشد هلْ وأوحاه، فخفَّف، وبعض يقول: أشد الهلِّ وأوحاه، بتثقيل))[٧]. فعلى ذلك يكون روي جوابه بثلاث روايات: "هلٍّ" و"هلْ" و"الهلّ".

وقد ينزع بعض العلماء إلى عدم ذكر صيغة السؤال لعنايته بإيراد ما قاله الأعرابي، كقول الفراء: ((سمعتُ أعرابيًّا من ربيعة وسألته عن شيءٍ، فقال: أرجو بذاك؛ يريد: أرجو ذاك))[٨]. على أنه روي أن الفراء لما سمعه ((يقول: أرجو بذلك، فسألتُه، فقال: أرجو ذاك)). فهو سؤال عن مراده من "بذلك"؛ فكان جواب الأعرابي بحذف الباء[٩].

---

(١) العين: ٥٠/١، إعراب ثلاثين سورة: ٦٥.

(٢) العين: ٣٥٢/٣، جمهرة اللغة: ٨٤٩، تهذيب اللغة: ٣٩٣/٥.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠٤/٤.

(٤) انظر: ديوان الأدب: ١٠/٣، شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٣.

(٥) العين: ٥٠/١، ديوان الأدب: ١٠/٣، تهذيب اللغة: ٣٩٣/٥، المحكم والمحيط الأعظم: ١٠٤/٤، شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٣.

(٦) جمهرة اللغة: ٨٤٩.

(٧) تهذيب اللغة: ٣٩٣/٥.

(٨) معاني القرآن: ٢٢٣/٢.

(٩) تهذيب اللغة: ٦١٥/١٥.

٣. الاختلاف في تحديد العالم الذي سأل الأعرابي، ففي سؤال أبي الدقيش الوارد آنفًا ورد أن السائل الخليل بن أحمد[١]، وفي مواضع أخر الليث بن المظفر صاحب كتاب العين[٢].

٤. عدم العناية بذكر انتماء الأعرابي القبلي؛ إذ إن عدم ذكر نسبة الأعرابي المسؤول لقبيلةٍ مَّا يدل على أن ذلك غير مؤثر لدى أولئك العلماء في الاحتجاج بقوله، أو قد ينم على أن معرفتهم بفصاحة ذلك الأعرابي كافية عن إيراد اسم قبيلته، ومدى الاحتجاج بها من عدمه. لذلك قد يرد اختلاف في نسبة الأعرابي في القصة الواحدة بين نسبته إلى قبيلة بعينها وعدم نسبته[٣].

٥. إجابة الأعرابي وفق مقتضيات اللغة لا المصطلح النحوي أو الصرفي. فالأعرابي لا يدرك بالضرورة المصطلحات النحوية والصرفية، فإذا سئل عن أمرٍ، فإنه يجيب وفقًا لمقتضى ما يفهمه لغة، لا ما استقر عليه الاصطلاح في النحو والصرف. ولذلك تأتي إجابته خلافًا لمراد النحوي الذي يسأله. من ذلك مثلا: أن إجابة الأعراب عن أسئلة التصغير تتضمن ألفاظًا لغوية ذات دلالة على صغير المسؤول عنه، ولا تخضع لأوزان التصغير، فقد سئل أبو الدقيش عن

---

(١) انظر: العين: ٣٥٢/٣ ضمن نص ورد بين معقوفين. وفي جمهرة اللغة: ٨٤٩ ذكره أصحاب الخليل عنه. وعزي للخليل في: ديوان الأدب: ١٠/٣، إعراب ثلاثين سورة: ٦٥، تهذيب اللغة: ٣٩٣/٥، المحكم والمحيط الأعظم: ١٠٤/٤، شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٣.

(٢) انظر: العين: ٥٠/١. فقد جاء مصدرًا بـ"قال ليث"، وفي المواضع قبله: قال الخليل.

(٣) فقد نسب الأعرابي إلى بني أبي بكر بن كلاب في: مجالس العلماء: ١٠٩. في حين لم ينسب إلى أي قبيلة في: جمهرة اللغة: ٦٣٢، الخصائص: ٢٩٤/٣، المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٧٤/٢ - ٣٧٥.

تصغير "قبعثرى" (الفصيل المهزول) ((فقال: قُبَعثرة))[١]. في حين أنه وفق قواعد التصغير يكون الجواب: قُبَيعث[٢]. وحكى أبو الحسن الأخفش (ت: ٢١٥هـ): ((سألت أعرابيًّا: كيف تصغِّر الحُبارى؟ فقال: حُبرُور))[٣].

وفي الوقت نفسه فعندما يرد في إجابة الأعرابي مصطلح من المصطلحات، فلا ينبغي أن يؤخذ بذلك على إطلاقه؛ إذ غالبًا لا يتأتى استعمال المصطلح النحوي لدى الأعرابي إلا إذا كان قد أخذ علم العربية عن علماء النحو، وأفاد منهم. فما ورد في "العين" من أن أبا الدقيش عندما سئل عن معنى كنيته قال: لا أدري، فسئل: ((فاكتنيتَ بكنية لا تدري؟ قال: إنما الكُنى والأسماء علامات، من شاء تسمى بما شاء، لا قياس ولا حتم))[٤]. فإن إيراد مصطلح "قياس" في هذا النص يوحي أنه ليس من إجابة أبي الدقيش، بل من زيادة العالم، ويؤكد ذلك أن غيره ممن نقل السؤال والجواب يتوقف عند كلمة "علامات"[٥]، أو يرد بلفظ ((إنما هي أسماء نسمعها، نسمَّى بها))[٦]؛ ذلك أن القياس مصطلح في أصول النحو، لا يدركه الأعرابي غالبًا.

٦. قد يرد في إجابة الأعرابي ما يدل على أنه لا يدرك غرض من يسأله من النحويين، فيستنكر السؤال، ويجيب عن أمر غير لغوي، كمن سئل عن كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال: ((أتأمراني بالكذب على كبرة سني، فأين الجادي؟ ..فقال له خلف: ليس الشراب إلا العسل. فقال: فما يصنع

(١) العين: ٣٤٧/٢.

(٢) الكتاب: ٤٤٨/٣، المقتضب: ٢٤٩/٢.

(٣) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة: ١٥٨، الخصائص: ٤٦٦/٢.

(٤) العين: ٣٤/٥.

(٥) انظر: تهذيب اللغة: ٣١٠/٨، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: ١٨٠.

(٦) جمهرة اللغة: ٦٥١، مقاييس اللغة: ٢٨٩/٢، المحكم والمحيط الأعظم: ١٥٢/٦.

سودان هجر، ما لهم شراب إلا هذا التمر؟ قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت له: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها. قال: فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ به. فنصب))[1]. فإن هذا الأعرابي لم يدرك أن الغرض من السؤال معرفة نطقه ما بعد "إلا" أهو بالنصب أم الرفع، فاستنكر المعنى الوارد في السؤال، إلى أن انتبه النحوي، فوضع له سؤالاً خاليًا مما يخضع للذوق والتفضيل الشخصي.

ومن ذلك أيضًا أن أحد العلماء ((سأل أعرابيًّا: كيف تقول: استخذيت؟ يريد أن يعلم أيهمز أم لا يهمز. فقال: إن العرب لا تستخذئ، وهمز))[2]. فمع أن الأعرابي أجاب خلاف مراد من سأله، لكنها في الوقت نفسه تضمنت ذلك المراد بلفظ آخر.

---

(١) مجالس العلماء: ٤. وانظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٣، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٣٧/٤، سفر السعادة وسفير الإفادة: ٨٠٠.

(٢) جمهرة اللغة: ٥٨٢، لسان العرب: ٦٤/١، مادة خذأ.

الخاتمة:

الحمد لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فقد عرضت في هذا البحث سؤالات الأعراب من خلال ما ورد منها في الدرس النحوي والصرفي، وبيَّنت الأسباب التي تدعو علماء النحو والصرف وهم من عُني بجمع اللغة وتحليلها وتقعيد القواعد وبيان المطرد من الشاذ والقليل، بالعناية بسؤالات الأعراب وتحكيمهم أحيانًا في مسائل الخلاف النحوي والصرفي، وإفادتهم من إجابتهم في بعض المسائل الأصولية، مع عرض أنماط تلك السؤالات، وآثارها التي وقفت عليها في كتب النحو والصرف.

وقد توصل البحث إلى نتائج عدة، من أهمها:

١. أن علماء النحو المتقدمين عنوا بسؤالات الأعراب أكثر من المتأخرين، ولعل ذلك لقرب عصر الاحتجاج وبدء التقعيد النحوي والصرفي. ولذلك يكاد يقل ورود سؤالات الأعراب في كتب النحو المتأخرة ما عدا ما ورد من تلك السؤالات في كتاب سيبويه؛ بالنظر إلى التوسع في العناية بكتابه، واعتماد عدد من الكتب على الأخذ من معينه.

٢. أن علماء النحو والصرف لم يقيِّدوا أنفسهم في أثناء سؤال الأعراب، بل يغلب عليهم إلقاء السؤال وتلقي إجابتهم والإفادة منها، وإن كان الغالب الإفادة منها في المعجمات والألفاظ اللغوية، فقد أفيد منها أيضًا في المسائل النحوية والصرفية بقلة، ولا سيما في تلك المسائل التي تتطلب دقة في استقراء ما نطقت به العرب أو ترد بقلة في التراث النحوي والصرفي.

٣. أن البيئة في العصور المتقدمة ساعدت في تيسير سؤال النحويين الأعراب عن مسائل عدة، ذلك أن الأعراب يفدون على الحاضرة، ويحضرون مجالس العلم. وفي الوقت نفسه فإنه بالنظر إلى قلة ما ينقل من تلك السؤالات يمكن استنتاج أن عددًا كبيرًا من سؤالات الأعراب وأجوبتهم لم تدوَّن وتنقل إلينا، بالنظر إلى أنها كانت تتداول في تلك المجالس، فلم تحظ بعناية من جاء بعد ذلك من العلماء لاكتمال معظم محتوى الدرس النحوي والصرفي بما دُوِّن من كتب، تجاوزت مرحلة بدء جمع اللغة ومقتضيات سؤال الأعراب.

٤. أن سؤال الأعراب لم يقتصر على علماء النحو والصرف، بل قد يرد من أعرابي لمثله، ولعل ذلك من تأثير الدرس النحوي في العصور المتقدمة، بحيث أضحى الاحتكام إلى الأعراب وسيلة لفصل الخلاف في أي موضوع يتصل باللغة.

ولعل هذا البحث يكشف عن أهمية دراسة هذا الموضوع في رسالة علمية، تجمع تلك السؤالات وأجوبتها كذلك وتصنفها وتتبع تأثيرها في كتب النحو والصرف، للإسهام في الوقوف على ظاهرة ارتبطت بمرحلة جمع اللغة وبدايات التقعيد في النحو والصرف.

والله – تعالى – أسأل أن يكتب لي التوفيق والسداد.

المصادر والمراجع:

[١] أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض/ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق د. محمد البنا، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق د. رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

[٣] الاشتقاق/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

[٤] الإصابة في تمييز الصحابة/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني؛ تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

[٥] إصلاح المنطق/ ليعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف.

[٦] الأصول في النحو/ لأبي بكر بن السراج؛ تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

[٧] إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ لابن خالويه، بيروت: دار الهلال، ١٩٨٥م.

[٨] إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

[٩] الاقتراح في أصول النحو وجدله/ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي؛ تحقيق محمود فجال، الطبعة الأولى، أبها: مطبعة الثغر، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

[١٠] أمالي الزجاجي/ لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

[١١] إنباه الرواة على أنباه النحاة/ لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

[١٢] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٨م.

[١٣] البيان والتبيين/ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

[١٤] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ لابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق د. عباس الصالحي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

[١٥] التذكرة الحمدونية/ لابن حمدون محمد بن الحسن ؛ تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م.

[١٦] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق أ.د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

[١٧] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ لابن مالك ؛ تحقيق محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٣م.

[١٨] التنبيه على حدوث التصحيف/ لحمزة بن الحسن الأصفهاني ؛ تحقيق محمد أسعد طلس، راجعه أسماء الحمصي وعبدالمعين الملوحي، الطبعة الثانية،

دمشق: المجمع العلمي العربي، بيروت: دار صادر، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

[١٩] تهذيب اللغة/ لأبي منصور الأزهري؛ تحقيق عبدالسلام هارون وآخرون، مراجعة محمد علي النجار، الطبعة الأولى، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ومكتبة الخانجي، ١٣٨٤ - ١٣٩٦هـ / ١٩٦٤ - ١٩٧٦م.

[٢٠] جمهرة اللغة/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ تحقيق د. رمزي البعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

[٢١] جواب المسائل العشر/ لابن بري؛ تحقيق د. محمد الدالي، الطبعة الأولى، دمشق: دار البشائر، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

[٢٢] الخصائص/ لعثمان بن جني؛ تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

[٢٣] ديوان الأدب/ لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي؛ تحقيق د. أحمد مختار عمر؛ مراجعة د. إبراهيم أنيس، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ - ١٣٩٩هـ.

[٢٤] سر صناعة الإعراب/ لعثمان بن جني؛ تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

[٢٥] سفر السعادة وسفير الإفادة/ لعلي بن محمد السخاوي؛ تحقيق محمد الدالي، الطبعة الثانية، بيروت: دار صادر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

[٢٦] شرح أبيات مغني اللبيب/ لعبدالقادر البغدادي؛ تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الثانية، دمشق: دار المأمون، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٨م.

[٢٧] شرح التسهيل/ لابن مالك؛ تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، الطبعة الأولى، القاهرة: هجر للطباعة، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

[٢٨] شرح الرضي على الكافية / لرضي الدين الاستراباذي؛ تحقيق يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، بنغازي: جامعة قاريونس، ١٩٩٦م.

[٢٩] شرح كتاب سيبويه/ لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي؛ تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

[٣٠] شرح المفصل/ لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

[٣١] طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر الزبيدي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف.

[٣٢] العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي؛ تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

[٣٣] القاموس المحيط/ لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة ودار الريان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

[٣٤] الكامل في اللغة والأدب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

[٣٥] الكتاب/ لسيبويه؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

[٣٦] لسان العرب / لمحمد بن منظور، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر،

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

[٣٧] المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة/ لعثمان بن جني ؛ تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

[٣٨] مجالس العلماء/ لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

[٣٩] المحكم والمحيط الأعظم/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ؛ تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

[٤٠] مراتب النحويين/ لأبي الطيب اللغوي ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط.، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.

[٤١] المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ لجلال الدين السيوطي ؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٦ -١٩٨٧م.

[٤٢] المسائل الحلبيات/ لأبي علي الفارسي ؛ تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، بيروت: دار المنارة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

[٤٣] معاني القرآن / لأبي زكريا الفراء ؛ تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثالثة، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

[٤٤] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ؛ تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ/

٢٠٠٧م.

[٤٥] مقاييس اللغة/ لأحمد بن فارس بن زكريا ؛ تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

[٤٦] المقتضب/ لأبي العباس المبرد ؛ تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

[٤٧] الممتع في التصريف / لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور ؛ تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

[٤٨] المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني) / لعثمان بن جني ؛ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م، مصورة عن طبعة وزارة المعارف العمومية .

[٤٩] نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري ؛ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الأردن: مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

[٥٠] النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري ؛ تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد، الطبعة الأولى، بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

[٥١] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ؛ تحقيق د. عبد العال مكرم، الطبعة الأولى، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

Questioning the Desert Arabs on Issues of Morphology and Syntax

Dr. Abdulaziz Nasir alKharayif

Dept. of Arabic Grammar, College of Arabic

Al-Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (SA)

Abstract

This research paper studies the phenomenon in which early scholars of Arabic sought to question the Arabs of the desert (bedouin) regarding issues of morphology and syntax and aims to analyze the reasons that prompted them to do so, and the types of questions they posed. Attention is then given to discover the effect those queries had on morphology and syntax and the relation between them and the formulation of grammatical rules.

Through this paper, it becomes clear that early scholars of Arabic were keen to pursue this line of inquiry which was used to settle disputes between grammarians regarding correct Arabic usage. In later times, this phenomenon gradually diminished.

Keywords: desert Arabs, bedouin, questioning, query, grammarians, morphology, syntax